

تحقيق

عشرة سجلات نفوس في صيدا «مجمّدة» منذ عام 2000 300 لبناني... غير لبنانيين!

نحو عشرة سجلات نفوس في صيدا، تضم أكثر من 300 لبناني مشكوك في لبنانيّتهم! منذ عام 2000 يحاول هؤلاء الحصول على «اعتراف» بوجودهم رغم أنهم يحملون هويات لبنانية. تقول الرواية إن المديرية العامة للأحوال الشخصية في وزارة الداخلية «اكتشفت»، بعد نحو ثلاثين عاماً، أن الأحكام القضائية التي تُثبت حياة الأجداد على الجنسية غير مُسجّلة في هيئة القضايا، فيما يقول المعارفون إن كثيراً من الإثباتات والسجلات القانونية أُلغيت بفعل الحريق الذي طاع السراي الحكومي في صيدا، مطلع الحرب الأهلية عام 1975. بين الروايّتين، ثمة من كيف يُجمّد سجل من يهلك وثيقة ولادة لبنانية؟

الشرطة الفدرية العامة للأحوال الشخصية أبرز مستندات قانونية ل «تحريك» السجلات (ميلم الموسوي)



هديك قرقور العام 2000، توقّفت المديرية العامة للأحوال الشخصية في وزارة الداخلية والسجلات عن إعطاء بيانات قیود لعدد من أبناء العائلات المُسجّلة في صيدا، بحجّة التشكيك في جنسيتهم اللبنانية. قبل هذا التاريخ، كان هؤلاء يحصلون على إخراجات قيد وجوازات سفر بشكل دوري و«طبيعي»، ويمارسون «اللبنانيّتهم» بشكل كامل. منهم من أدى خدمة العلم أو انخرط في السلك العسكري أو شغل وظائف في «الدولة».

إثباتات هالكة

بحسب مُختار صيدا ابراهيم عنتر، تقدّمت بعض العائلات المقيمة في صيدا عام 1972 بدعاوى قضائية لإثبات حصولها على الجنسية اللبنانية، وحصلت هذه العائلات على قرارات قضائية تُثبت جنسيتها اللبنانية. ولكن، بعد مرور أكثر من ثلاثين عاماً، تبين للمديرية أن هذه الأحكام القضائية غير مُسجّلة في هيئة القضايا، ما يعني غياب السند القانوني الذي يُثبت حصول هؤلاء على الجنسية». تقول المصادر إن أسماء أصحاب هذه السجلات مُدوّنة في لوائح تمّ قانونية لـ «تبرير» إعطاء بيانات قيد و«تحريك» سجلّاتهم. إلاّ أنه يصعب تحقيق هذا الشرط، بحسب المختار محمد معاصيري الذي يلفت إلى أن الكثير من الأوراق والمستندات الكفيلة بإثبات جنسية هؤلاء، أُلغيت عام 1975 بفعل أحداث الحرب

التحقيقات باتت في حوزة القضاء اللبناني، «ولا نزال في انتظار قرار القضاء».

سجلات غير «مسجّلة»

بحسب مصادر في دائرة نفوس لبنان الجنوبي، هناك نحو عشرة سجلّات مُجمّدة، فيما تُشير تقديرات مختابر المدينة إلى أن عدد أبناء هذه السجلات يتجاوز الثلاثمئة. وتؤكد المعطيات أن عدداً كبيراً من هؤلاء حازّون على وثائق ولادة تُفيد بجنسيتهم اللبنانية، فضلاً عن أنهم كانوا يحصلون سنوياً على إخراجات قيد وجوازات سفر وهويات. فعلى أي أساس كان يتم إصدار هذه الأوراق القيدية إذا؟

قبل عام 2000 حمل هؤلاء اوراقاً ثبوتية لبنانية وبعضهم أدّى خدمة العلم وشغل وظائف رسمية

كي يتحقّق. فيما وعد المدير العام للأحوال الشخصية العميد الياس خوري، في اتصال مع «الأخبار»، بقراءة هذا الملف ودراسته «بشكل دقيق».

اسباب انتخابية؟

اللائق أن قرار المديرية تجديد هذه السجلات جاء بعد مُضيّ ثلاثين عاماً. ويعزو متابعون للملف ذلك

التي ارتكزت إليها كي تتخذ إجراء التجميد، إلا أنه لم يتم إطلاعنا على أي قرار قضائي أو مُستند يُبيّن الذريعة التي قُضت باتخاذ قرار كهذا». ويُضيف: «كلّ ما أُخبرنا به، أن علينا إبراز القرارات القضائية التي أدّت إلى منح أجدادنا الجنسية، رغم معرفة المعنّين في الداخلية بأن هذه القرارات أُلغيت في الحريق الذي

طال السراي خلال الحرب». وأشار إلى أن هناك عائلات من الطائفة السنيّة «مُتضرّرة من قرار التجميد، وبالتالي فإنّ القضية وطنية بامتياز ولا تتعلّق فقط بالعائلات الشيعية في المدينة»، مُطالباً بحل جذري لهذه القضية الشائكة التي فرضت إرادتها المدرستين زيادة على الأقساط لتغطية أعماء سلسلة الرتب والرواتب من دون الدرجات الست الاستثنائية. المدرستان تسلّحتا بنص ملتبس لمصلحة التعليم الخاص في وزارة التربية يقول إن «الموازنة مستوفاة كافة الشروط المحددة بالقانون 515 لجهة الواردات والنفقات والنسب فيها (65% وراتب وأجوراً و35% نفقات)». علماً أن الموازنة المطابقة للقانون يجب أن تكون متكاملة الملحقات، ولا تكون مقبولة قانوناً من دون موافقة لجنة الأهل.

ممنوع الزواج والطلاق... والوفاة

يُعدّ أعداد المتضرّرين من تجميد السجلات بأكثر من 300 شخص. بحسب القانون، يُعدّ هؤلاء «غير موجودين» نظراً إلى افتقارهم إلى أوراق ثبوتية بديلة عن سجلّاتهم في «الداخلية». ويؤدي ذلك إلى مشاكل كثيرة في ما يتعلّق بقضايا الارث والأحوال الشخصية. ففي حالات كثيرة، لم يتمكّن من حُجّت سجلّاتهم من الاستحصال على شهادات وفاة ما يحول دون إجراء حصر إرث، فيما يعجز آخرون عن إتمام إجراءات الطلاق أو تسجيل الزواج واستخراج وثائق ولادة لأطفالهم!

على الحافة

نحو طاقة متجددة... ونظيفة أيضاً

والهواء والمياه، مما يعني أن بعض هذه التكنولوجيات ليست نظيفة تماماً، خصوصاً إذا تمّ التوسع في استخدامها لإنتاج الطاقة الكهربائية فقط. مع العلم أن الطاقات المتجددة ليست محصورة في إنتاج الطاقة الكهربائية، بل يمكن أن تستخدم لتوفير استهلاك الطاقة، وتحسين كفاءتها. وهذا التوجه هو الذي يفترض أن يترجم في الاستراتيجيات أكثر من غيره، أي ضبط الاستهلاك وترشيده، والتقليل من استهلاك الطاقة عبر تغيير طرق البناء والنقل وتغيير دوامات العمل وعدد ساعاته... وغيرها من الإجراءات المتعلقة بالاستهلاك أكثر من الانتاج ومتطلبات زيادتها.

حبيب معلوف

«الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة» تحتاج إلى مراجعة. هذه الخلاصة الأساسية التي يمكن استنتاجها بعد الاجتماع التحضيري العربي حول قضايا الطاقة للمنتدى العربي للتنمية المستدامة والمنتدى السياسي الذي نظّمته «أسكوا» في مقر الأمم المتحدة في بيروت في اليومين الماضيين. فهذه الاستراتيجية التي أقرتها جامعة الدول العربية عام 2013، لا تلحظ كثيراً من الإشكاليات المتعلقة بقضايا الطاقة في العالم عموماً، وفي المنطقة العربية خصوصاً. كما أنها لا تنطلق من تعريفات واضحة للمفاهيم، وفي طبيعتها، الطاقة «المتجددة»، والفرق بينها وبين تلك «المستدامة»، وما الذي يميّزها عن تلك «النظيفة»... على سبيل المثال. والفرق بين هذه المفاهيم ليس تفصيلاً، لا سيما عندما يفترض أن تترجم في مبادئ وأهداف إستراتيجية وألويات وبرامج وسياسات وقوانين، صحيح أن هناك اختلافات جوهرية بين الدول العربية، جيولوجية ومناخية وبيئية وسكانية، كالفرق مثلاً بين البلدان النفطية وتلك غير النفطية... إلا أن ذلك ما كان ليمنع بلورة مفاهيم مشتركة بدايةً، واستراتيجيات مشتركة تحافظ على الخصوصيات والتنوع أيضاً.

صحيح انه بات هناك شبه اتفاق واجماع على اعتبار الطاقات التقليدية من وقود احفوري «غير متجددة» و«غير مستدامة». إلا أن تبني بعض الدول العربية للطاقة النووية مؤخراً وبدء في الاستثمار فيها، بحجة تصنيفها بين الطاقات المستدامة (الصديقة للمناخ على الأقل)، امر يحتاج الى كثير من النقاش. مما يستدعي اعادة النظر في العنوان الاستراتيجي، اي اضافة الى استراتيجية الطاقة المتجددة والمستدامة، كلمة «النظيفة» أيضاً. فالطاقة النووية خطيرة وغير نظيفة على الإطلاق. صحيح انها لا تتسبب بانبعاثات ثاني اوكسيد الكربون كغيرها من الطاقات التقليدية كالفحم الحجري والنفط والغاز. إلا انها تنتج نفايات نووية مشعة، ولا مظهر نهائيّ لها في كل انحاء العالم حتى الآن. نظراً لشبه استحالتها وكلفتها العالية جداً، وكذلك بسبب الكلفة الضخمة لاجراءات الحماية ضد الحوادث التي لا يمكن ضمان عدم حدوثها. كما أن الطاقة النووية غير مستدامة أيضاً لكون وقود اليورانيوم، كالفحم والنفط، ناضب وغير متجدد.

وفي السياق نفسه، لا يمكن اعتبار كل الطاقات المتجددة وفي السباق نفسه. لا يمكن تصنيف غير نظيفة مثل لبنان، تستعد نفسها نظيفة. فبعض التكنولوجيا المستخدمة لإنتاج الطاقة الكهربائية كالألواح الشمسية أو مراوح الهواء الضخمة، استخدمت في إنتاجها اترية نادرة، والكثير من الطاقة والمياه، وتسببت صناعتها بتلويث التربة ممكن من الطاقة. كطباخات الشمس وسخانات المياه)، وأن باقل قدر ممكن من الطاقة. في موضوع تمويل الطاقات المتجددة، كان لافتاً، في الاجتماع الاقليمي، شكوى احد الخبراء المصريين (من القطاع الخاص) من تغير اسعار الطاقات المتجددة (نزولاً). إذ روى كيف وقّع القطاع الخاص عقوداً منذ سنوات لإنتاج طاقة كهربائية من تقنيات طاقات متجددة لمدة 25 سنة، وكيف انخفضت اسعار هذه التقنيات بسرعة، مما جعلها هذا القطاع محرراً امام الحكومة والسلطات المحلية بالمقارنة مع عقود اخرى جديدة ومنخفضة الاسعار. وهي بالمناسبة، اقل بكثير من العقود التي وقّعها لبنان مع الشركات التي التزمت الانتاج من طاقة الرياح في عكار مؤخراً. كما طرحت تحديات كثيرة، تواجه الطاقات المتجددة، تتعلق ايضا بالمساحات (من الاراضي) التي تتطلبها، ومشكلة نقلها وتوزيعها كلما ابتعدت عن الشبكات الموجودة. اضافة الى اشكاليات كثيرة، تتعلق بمناسبتها للطاقات التقليدية المسيطرة كالوقود الاحفوري، خصوصاً ان دولة كانت تصنّف غير نظيفة مثل لبنان، تستعد لتصبح نظيفة، من دون ان تكون لديها استراتيجية للتنمية المستدامة، من ضمنها استراتيجية للطاقة المستدامة وغير المستدامة... وغير النظيفة أيضاً، بكل المعاني.

تعليم

مواصفة «هلنيسة» لـ «التربية» تبرّر زيادات على الأقساط

قالت الحاج

معهد عينطورة ومدرسة سانت لويس فرضا الزيادة من دون الدرجات الست



المدرسة الأب سمعان جميل العازاري، أول من أسس، تعميماً إلى الأهل يعلمهم فيه بـ «أن أعماء السلسلة التي سددتها على التلميذ لتغطية نفقات السلسلة. الأهل التي اعتمصوا وأبلغوا اتحاد لجان الأهل في المدارس الكاثوليكية في كسروان ـ الفنتوح وجميل الذي تواصل بدوره مع مصلحة التعليم. ففتحت الأخيرة أن تكون قبلت موازنة من دون موافقة لجنة الأهل بحسب ما أكد رئيس الاتحاد ريشارد مرعب لـ «الأخبار».